

الدريكتا تورييات العرب



خلال تشييع أحد قتلى الانتفاضة في بوري جنوب المنامة أمس (حمد محمد - رويترز)

هي حكاية أمن الخليج يتعرض لاختبار جديد. محاولة أميركية لترتيب البيت الخليجي الداخلي. انتفاضة سعودية لقطع دابر أي نفوذ إيراني. جهود تمارسها طهران لتثبيت دورها في هذه المنطقة. وبين هذا وذاك مطالب محقة لشعوب مقهورة منذ عقود. والكل مرتبط بالكل ارتباطاً عضوياً

ثورات الخليج في حسابات الكبار: مساكنة أميركية إيرانية قلقة

إيلي شلهوب

صحيح أن ثورتى البحرين واليمن والاضطرابات في السعودية وسلطنة عمان لا يمكن فصلها عما جرى في تونس ومصر وما يجري حالياً في ليبيا. وصحيح أيضاً أنها كلها تندرج في السياقات نفسها من حيث إنها تعبر عن مظالم تاريخية وتوق إلى الكرامة ولقمة العيش والحرية، وتوجت صراع نفوذ على المنطقة انتهى إلى منتصر ومهزوم. إلا أن ما يحصل في الخليج يبدو واضحاً أن له منطقة الخاص وقواعده وقوانينه الناظمة، التي تتميز عن باقي الثورات العربية.

ولعل المعادلة الأساس التي تتحكم بالحراك الخليجي، هذه المساكنة القلقة بين الولايات المتحدة وإيران في منطقة لا تبدو فيها المغالبة سهلة المثال، وإلا لخصمت الأمور لمصلحة هذا الفريق أو ذاك. هو الأمن الإقليمي للخليج على المحك، والسؤال الذي يفترض بهذه الثورات أن تجيب عنه هو ما إذا كانت إيران ستنجح في إخراج الأسطول الخامس من المنطقة، كما فعلت لساعات خلال الاضطرابات البحرينية، أم تتمكن الولايات المتحدة من أن تستعيد سيطرتها وهيمنتها على الخليج كله.

وإذا ما نحينا جانباً المطالب الداخلية لفئات مقهورة في أكثر من دولة خليجية، يمكن تلخيص الصراع الخليجي بين تيارين من الدول: الأول تمثله السعودية ومعها البحرين والإمارات، ويقف في مواجهة إيران، ويريد وضع حد لأي نفوذ لها في منطقة مجلس التعاون الخليجي. وهناك تيار آخر، ترتزعه سلطنة عمان ومعها الكويت وقطر، لا

ينظر إلى الجمهورية الإسلامية بقلق، بل يتعامل معها كدولة طبيعية في المنطقة، بل إن هذين التيارين يمكن أن تجد لهما امتدادات داخل كل دولة، مثل السعودية حيث يتزعم الملك عبد الله التيار الراغب في مصالحة مع إيران وسوريا، فيما يتزعم الأمير نافذ التيار السديري الذي يرفض رفضاً مطلقاً أي تسوية من نوع كهذا. وبين هؤلاء وأولئك، هناك الولايات المتحدة التي تسعى إلى إعادة ترتيب البيت الخليجي الداخلي، وإيران التي تسعى إلى تكريس نفسها لاعباً أساسياً في المعادلة، هناك حاجة ماسة إليه ولا يمكن تجاوزه. لا يعني هذا طبعاً التبخيس من قيمة الحراك الجماهيري الذي يناضل من أجل مطالب محقة، ولا نية طبعاً في تصنيف هذه الحركات وفق الاصطفاقات الإقليمية. المقصود فقط الإشارة إلى أن هذا الحراك الشعبي يسير في خط متواز مع صراع إقليمي يتأثر أحدهما بالآخر، سلباً أو إيجاباً. والمقصود أيضاً عدم القدرة على تفسير الأفعال وردود الأفعال في حالة معينة بها فقط، بل تأكيد ترابط كل ما يجري في الدول الخليجية بعضه ببعض.

ولعل أحدث التطورات الخليجية وأهمها، ما يجري في اليمن، حيث يبدو واضحاً أن السعودية تحاول، ومعها واشنطن، الحؤول دون خسارة هيمنتها على هذا البلد عبر التضحية بعلي عبد الله صالح لمصلحة شخصية أخرى، تبقى كالرئيس الحالي تحت العباءة السعودية الأميركية. مرحلة مخاض انتقالي قد تنتهي إلى تحقيق الرغبات السعودية التي لا شك في أن القلق ينخرها، هي التي أدركت، بعد تجربتي تونس ومصر، أنه لا ضوابط ولا ضمانات لمالات الحراك

وتؤكد المصادر نفسها أن «كلام ملك البحرين مساء الأحد على إيران وحزب الله ليس سوى للاستهلاك الخارجي. يريد أن يوحي بأن القضية صراع مع إيران وليست قصة شعب بحريني مظلوم ويطلب بحقوق».

معسكران خليجيان

وتقول مصادر خليجية عليمة بما يجري داخل القصور المغلقة إن «هناك انزعاجاً أميركياً بالأساس، وسعودياً

تتعامل حكومات هذه الدول مع إيران على أنها دولة طبيعية، جار طبيعي لا يثير القلق».

وتضيف هذه المصادر: «إن الكويتيين يحفظون لإيران نسيانها دعمهم لصدام حسين في الحرب العراقية - الإيرانية ومساعدة طهران لجبرتهم يوم غزا العراق الكويت. لقد عمل الإيرانيون على إطفاء آبار النفط الكويتية التي فجرتها القوات العراقية، وأحسنوا ضيافة المهجرين الكويتيين الذين لجأوا إلى إيران ومنعوا تدفق عناصر القاعدة إلى الكويت، وذلك رغم كل المغريات التي قدمها لهم صدام قبل دخوله الإمارة الخليجية. رأى الكويتيون أن إيران لم تستغل فرصة الانتقام، بل بالعكس، مدت يد التعاون، وأنها ستبقى جارا للكويت إلى أبد الأبد». وتضيف أن «حكاية العمانيين باتت معروفة، علاقات صداقة تمتد لأولى أيام الثورة الإيرانية، وجهد عماني ل أداء الدور الذي كانت تؤديه دبي سابقاً كملجأ آمن ووكيل تجاري لإيران، فضلاً عن

رأت السعودية في ما يجري في البحرين رداً إيرانياً على ما فعله الإماراتيون في سلطنة عمان

ضغوط أميركية لإجهاض مبادرة ملك السعودية نحو طهران ومحورها العودة لها قبل التدخل العسكري

تالياً، وخاصة لدى الجناح السديري، من سلطنة عمان ومن قطر، وبصورة أقل من الكويت. والسؤال الأساسي الذي يطرحه الأميركيون والسعوديون: لماذا

طبي. لكن جمعية «الوفاق» المعارضة قالت إن السلطات أرجعت الوفد الطبي الكويتي ولم تسمح له بالدخول إلى البحرين. وقالت إن «هذا المنع يؤكد نيات السلطات في البحرين في استمرارها بالمزيد من التنكيل والبطش وإخفاء الحقائق والتستر على الجرائم التي ترتكب بحق البحرينيين، وإحكام قبضة العسكر على المستشفيات ومنع علاج الكثيرين وحرمان عدد كبير من المصابين تلقي العلاج اللازم والتنكيل بهم في المستشفيات». وهذا ما نفتته السلطات البحرينية، مؤكدة أنها لم تمنع الوفد من الدخول، وأنه يفترض

الجزيرة» المشتركة جاء ليهربن عن وحدة المصير المشترك الذي يجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي أبت إلا أن تكون صفاً واحداً ضد كل ما من شأنه أن يعكر صفو الأمن والأمان في ربوع البحرين، والتي شهدت أخيراً مجموعة من التجاوزات السلبية». وناشدت كافة المواطنين الترحيب والتعاون التام مع إخوانهم في «الجزيرة».

وكانت تقارير سابقة قد ذكرت أن الكويت لن تشارك في قوات «درع الجزيرة» بعد معارضة نواب كويتيين ذلك، واستعاضت عنها بإرسال وفد

بعد السعودية والإمارات، انضمت الكويت إلى «درع الجزيرة»، بإرسالها قطعاً بحرية، لتحسم بذلك الجدل الداخلي الدائر حول التورط في أزمة البحرين

أن يكون قد وصل إلى المملكة أمس. وفي إشارة إلى تصاعد التوتر، ورداً على طرد البحرين القائم بالأعمال الإيراني لديها، أعلنت طهران طرد أحد الدبلوماسيين البحرينيين لديها انطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، رامين مهنباراست، إن القائم بالأعمال البحريني استدعي وأبلغ بضرورة مغادرة أحد الدبلوماسيين، ورأى أن تصرف البحرين «غير منطقي وغير مفهوم».

وفي السياق، كان الملك حمد بن عيسى آل خليفة قد أعلن مساء أول من أمس،

ملك البحرين يعلن إحباط «مخطط خارجي» والكويت تنضم إلى «درع الجزيرة»